

هذه النسخة غير رسمية. رجاء الرجوع للنسخة الإنجليزية باعتبارها النسخة الأصلية

وثيقة معلومات البرنامج
مرحلة تحديد المفاهيم

22 يوليو/تموز 2015

تقرير رقم: AB7758

| | |
|---|--|
| اسم العملية | قرض سياسات التنمية البرامجي الأول لتحقيق استقرار المالية العامة والنمو الشامل للجميع |
| المنطقة | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| البلد | العراق |
| القطاع | قطاع الطاقة العام (20%)؛ العمل المصرفي (20%)؛ الإدارة الحكومية المركزية (40%)؛ الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأخرى (20%) |
| الرقم التعريفي للعملية | P155962 |
| أداة الإقراض | الإقراض لأغراض سياسات التنمية |
| المقترض/المقترضون | جمهورية العراق |
| الهيئة المنفذة | وزارة المالية |
| تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع | 7 يوليو/تموز 2015 |
| التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق | 27 أغسطس/آب 2015 |
| التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين | 1 أكتوبر/تشرين الأول 2015 |

أولاً. أهم قضايا التنمية ودواعي مشاركة البنك الدولي

تهدف عملية قرض سياسات التنمية البرامجي الأول لتحقيق استقرار المالية العامة والنمو الشامل للجميع (القرض فيما يلي) إلى مساندة مسعى العراق الإصلاحية نحو ضبط أوضاع المالية العامة، وتدعيم إطار الاقتصاد الكلي، وإرساء الأساس لتحقيق نمو مستدام يشمل الجميع.

فقد أدت صدمتان كبيرتان—هما تمرد حركة داعش والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية—إلى تفاقم جوانب الضعف الهيكلي التي طال أمدتها حتى صارت تهدد التنمية بالعراق. وألقى ما أحرزته جماعة الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش) من تقدم على الأرض في الآونة الأخيرة ببعض مناطق العراق في هاوية العنف والفوضى وعدم الاستقرار. وأدى الوضع إلى خلق أزمة إنسانية واجتماعية ضخمة. كما أنه يضر أيضاً بالاقتصاد من خلال تأثيره السلبي على ثقة المستهلكين والمستثمرين، وتدمير البنية التحتية والموجودات، وتعطل طرق التجارة، ويلقي بضغط هائلة على عائق الإنفاق العام. كما أن صدمة أسعار النفط تضر بالمالية العامة، والموازن الخارجية، وأفاق النمو على الأمد المتوسط. ونجم عن الخلل الاقتصادي انكماش ملحوظ في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، من نحو 7 آلاف دولار أمريكي في عام 2013 إلى نحو 5 آلاف دولار في عام 2015.

هذه النسخة غير رسمية. رجاء الرجوع للنسخة الإنجليزية باعتبارها النسخة الأصلية

وبغض النظر عن تأثيرها السلبي، فإن هذه الصدمات تشكل فرصة لمعالجة الاختناقات الهيكلية التي تعوق النمو والرخاء الذي يتشارك الجميع في جني ثماره. وقد واجهت السلطات العراقية تأثير هذه الصدمات على الاقتصاد بحزمة من الإجراءات التصحيحية والمالية على جانب المالية العامة، مع الحفاظ على التزامها بربط سعر الصرف المدعوم بدرجة كافية باحتياجات النقد الأجنبي الآخذة في التراجع بسرعة، وذلك على الجانب المتعلق بميزان المدفوعات. ومع مجيء حكومة إصلاحية وأكثر شمولاً في سبتمبر/أيلول 2014، اعتتمت السلطات أيضاً فرصة الأزمة للشروع في تنفيذ أجندة إصلاح هيكلية تمس الحاجة إليها بهدف تخفيف الضغوط عن كاهل الاقتصاد الكلي، وتدعيم هيكل المالية العامة، وإرساء الأساس لتحقيق نمو مستدام يشمل الجميع من خلال إدخال إصلاحات تهدف إلى رفع كفاءة الاقتصاد مع التخفيف من الآثار التوزيعية لأي خلل قد تحدثه الإصلاحات بما يؤثر على الفقراء والفئات المهمشة، فضلاً عن الفئات التي ترى أنها لا تحصل على نصيبها العادل من المساندة الحكومية.

وفي حين تأتي صدمة أسعار النفط من عوامل خارجية، فمن الممكن أن تتغير شدة نطاق صدمة داعش واتساعها إذا ما عالجت الحكومة في الوقت نفسه ما يشهده البلد من عنف في الوقت الراهن وركزت على تحقيق نتائج إنمائية. ومع أن تمرد داعش لم يصبح ملحوظاً بالعراق إلا في يونيو/حزيران 2014، فإن لنشوءه جذوراً أعمق من ذلك بكثير. ويرتبط ذلك بتشرذم العراق وانقسامه عرقياً ودينياً وسياسياً، وكذلك بالتدخل العسكري الأجنبي في عام 2003، وبال حرب في سوريا منذ عام 2011. ويُعد استرضاء الفئات التي ترى أنها مهمشة اقتصادياً واجتماعياً أمراً بالغ الأهمية لإيجاد حل مستدام إذ إن تلك النظرة تكمن في قلب المظالم التي تشكو منها الفئات المختلفة. وتُعد معالجة تلك الجوانب الإنمائية أمراً بالغ الأهمية لتقليل مخاطر العنف، كما أن من شأنها أن تساعد الدولة في أن تصبح أكثر قدرة على الصمود في وجه أي صدمات مستقبلية. ويحظى ما يتعلق بتخفيف حدة الصراع من جوانب القرض بتأثير قوي على هدفي إنهاء الفقر المدقع وتشجيع الرخاء المشترك.

ثانياً. هدف (أهداف) المشروع المقترح

تتهض العملية المقترحة على ثلاث ركائز هي في الوقت نفسه الأهداف الإنمائية للبرنامج، وهي: تحسين كفاءة بنود الإنفاق بالموازنة العامة؛ (2) تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ و (3) إصلاح مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة. وتساند كل ركيزة للقرض المقترح الأهداف طويلة الأمد للبرنامج، كما يلي:

1. تحسين كفاءة بنود الإنفاق بالموازنة. تشمل الركيزة الأولى إصلاحات ترمي إلى تحسين كفاءة نظام توجيه الإنفاق الاجتماعي، وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، ونظام إدارة الاستثمارات العامة، وبند الرواتب والأجور، وإدارة الديون العامة.
2. تحسين كفاءة استخدام الطاقة. في إطار هذه الركيزة الثانية، ستركز الإصلاحات على الحد من إحراق الغاز، والتوسع في توليد الكهرباء باستخدام الغاز، وتخفيض دعم الكهرباء.
3. إصلاح مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة. تعالج هذه الركيزة الثالثة أوجه القصور بتلك المؤسسات في العراق (سواء المالية منها أم غير المالية) وضرورة إحداث تحول نحو الاقتصاد القائم على أساس السوق.

هذه النسخة غير رسمية. رجاء الرجوع للنسخة الإنجليزية باعتبارها النسخة الأصلية

ثالثاً. الوصف الأولي

هذا القرض هو الأول بين ثلاث عمليات إقراض تأتي ضمن سلسلة ترمي إلى مساندة إجراءات إصلاح الاقتصاد العراقي. ولهذه العملية 12 تحركاً مسبقاً كلها يتمحور حول الركائز الثلاث. وتنقسم الأهداف العامة لعملية الإقراض إلى قسمين هما: ضبط أوضاع المالية العامة من خلال إصلاحات هيكلية الهدف منها تحسين إطار الاقتصاد الكلي؛ و (2) إرساء الأسس لتحقيق نمو مستدام يشمل الجميع من خلال إدخال إصلاحات تهدف إلى رفع كفاءة الاقتصاد مع التخفيف من الآثار التوزيعية لأي خلل قد تحدثه الصدمات الاقتصادية. ومن المتوقع لإصلاحات السياسات المذكورة، التي ستمتد على ثلاث سنوات، أن تحقق وفورات مالية هيكلية كبيرة للخزانة العامة مع إرساء الأساس في الوقت نفسه للنمو المستدام الذي يشمل الجميع.

رابعاً. أوضاع الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

من غير المحتمل بشكل عام أن تؤدي الإصلاحات المقترحة في مشروع القرض على مستوى الاقتصاد الكلي إلى حدوث تأثير سلبي على الرفاهية. ومع صعوبة تقدير الأثر المباشر لبعض الإصلاحات الأوسع نطاقاً على الفقر والرخاء الذي يشترك فيه الجميع، فإن ما سوف تسفر عنه الإصلاحات المقترحة من تحسين لكفاءة بنود الإنفاق العام، وإصلاح لمؤسسات الأعمال المملوكة للدولة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، من شأنه أن يحقق وفراً في الموارد يمكن إعادة توجيهه إلى بنود الإنفاق الرامية إلى تحسين الرفاهية. وبوجه خاص، فإن تحقيق زيادة في إمدادات الكهرباء يمكن أن يؤدي إلى توفير بعض ما تنفقه الأسر—إذ يشير التحليل الأولي، بالمقارنة ما بين بيانات 2014 وبيانات 2012، إلى أنه عند زيادة إمدادات الكهرباء بالشبكة العامة ينخفض ما تنفقه الأسر على الطاقة، وذلك نتيجةً للتقليل من استخدام مصادر الوقود الأعلى ثمناً. وفي نهاية المطاف، فإن من المتوقع أن يؤدي إيجاد نظام أكثر كفاءة وأفضل توجيهاً للإنفاق الاجتماعي إلى حدوث آثار إيجابية على الفقراء والمحرومين.

الجوانب البيئية

من المستبعد أن تؤدي الإصلاحات التي يساندها القرض المقترح إلى حدوث آثار سلبية على البيئة العراقية، أو الغابات، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وحسبما يقضي منشور سياسة العمليات رقم 8.60، فقد قام البنك الدولي بتقييم احتمالات أن تؤدي أي سياسات قطرية معينة تشتمل عليها سلسلة قروض سياسات التنمية المقترحة إلى حدوث آثار ملموسة على البيئة العراقية، أو الغابات، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وخُصّ التقييم إلى أن من المستبعد أن تؤدي السياسات التي يساندها القرض المقترح إلى حدوث آثار سلبية على الأصول الطبيعية التي يمتلكها العراق.

خامساً. التمويل المبدئي

سيتم صرف القرض المقترح في شريحة واحدة فور سريان اتفاقية القرض.

هذه النسخة غير رسمية. رجاء الرجوع للنسخة الإنجليزية باعتبارها النسخة الأصلية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

0

مليار دولار

مليار دولار

المصدر:

المقترض

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
الإجمالي

سادسا. نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: إريك لو بورنييه

المسمى الوظيفي: كبير خبراء اقتصاديين

هاتف: 5367+2913 / 961-1-962-900

بريد إلكتروني: eleborgne@worldbank.org

المكان: بيروت، لبنان (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

البنك الدولي

للاتصال: سييل كولاكسيز

المسمى الوظيفي: خبير اقتصادي أول

هاتف: (202) 473-3281

بريد إلكتروني: skulaksiz@worldbank.org

المكان: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

المقترض

للاتصال: سعادة الاستاذ هوشيار زيباري

المسمى الوظيفي: وزير المالية، جمهورية العراق

هاتف: +962786747031

بريد إلكتروني: mofiraq@gmail.com ، iraqmof2008@yahoo.com

سابقا. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>